

Distr.: General
16 July 2020
Arabic
Original: Russian



رسالة مؤرخة 15 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من
الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه بياناً من وزارة خارجية روسيا فيما يتصل بالذكرى السنوية الخامسة
لإبرام خطة العمل الشاملة المشتركة لتسوية الحالة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني (انظر المرفق).
وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ف. نينزيا



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 15 تموز/يوليه 2020 الموجهة إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

بيان وزارة خارجية روسيا فيما يتصل بالذكرى السنوية الخامسة لإبرام خطة العمل الشاملة المشتركة لتسوية الحالة فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني

14 تموز/يوليه 2020

قبل خمس سنوات، في 14 تموز/يوليه 2015، أبرم وزراء خارجية بريطانيا العظمى وألمانيا وإيران والصين وروسيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، بمشاركة الاتحاد الأوروبي، اتفاقات تسوية للبرنامج النووي الإيراني كانت فريدة من حيث نطاقها وأهميتها.

وكانت خطة العمل الشاملة المشتركة المفعممة بالإرادة السياسية المشتركة للبلدان التي شاركت في وضعها والمدعومة بقرار مجلس الأمن 2231 (2015)، إنجازاً كبيراً للدبلوماسية المتعددة الأطراف. وأثبتت أن مزايا وفعالية الحلول المتفاوض بشأنها قد تفوقت على النهج القائمة على التهديدات والضغط والقوة العاشمة.

وتحقق نجاح خطة العمل الشاملة المشتركة بفضل تمكن الأطراف المشاركة في المفاوضات من إيجاد أرضية مشتركة، والاستماع إلى شواغل كل طرف وفهمها، والأهم من ذلك، إيجاد مفاتيح لحل أحد أكثر النزاعات تعقيداً وأطولها أمداً في مجال عدم الانتشار النووي على أساس القانون الدولي والصكوك المعترف بها عالمياً.

وفي فترة زمنية قصيرة نسبياً، قدمت الخطة إجابات شاملة للأسئلة التي كانت تطرحها الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ذلك الوقت بشأن البرنامج النووي الإيراني مع ضمان مستوى غير مسبوق من الشفافية.

واليوم، لا تخضع أي دولة للتحقق من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكثر من إيران.

وعلى الرغم من التكهانات التي تُسمع أحياناً في الغرب، لم تهدف الخطة أبداً إلى التشكيك في الحقوق المشروعة لظهران في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية - كما تنص على ذلك المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية- أو تقييدها. بل على العكس من ذلك، مهدت الاتفاقات الطريق لتوسيع التعاون المتبادل المنفعة مع إيران في قطاع الطاقة النووية وفي مجالات اقتصادية وتجارية وعلمية وتقنية أخرى.

والحقيقة الرئيسية التي يفضل معارضو الخطة ومنقدها السكوت عنها هي أن الاتفاقات بُنيت على أساس عادل وتأسست على توازن مصالح مدروسة بعناية والتزامات متبادلة. ولم يكن هناك خاسرون بين المشاركين في الخطة. وكان العالم كله رابحاً نتيجة للاتفاق عليها.

واليوم، وبعد مرور خمس سنوات، يجب القول إن تنفيذ الخطة يتطلب باستمرار ثباتاً ومثابرة هائلين من جانب المشاركين فيها. والسبب الجذري للصعوبات والتحديات العديدة التي تواجه في تنفيذ الاتفاقات هو الانسحاب الانفرادي للولايات المتحدة من التزاماتها وانتهكاتها الجسيمة للعديد لقرار مجلس الأمن 2231 (2015).

إن سياسة ممارسة "أقصى قدر من الضغط" التي تنتهجها واشنطن، والتي قررت تطبيقها من أجل فرض عقوبات ليس فقط على إيران، ولكن أيضاً على خطة العمل الشاملة المشتركة، هي سياسة خاطئة ومتسمة بقصر النظر. وتؤدي هذه السياسة إلى المس بمصادقية الولايات المتحدة الأمريكية، وتجعلها تعارض بقية العالم، الذي يدعو بقوة إلى التنفيذ الصارم لقرارات مجلس الأمن وإلى تنفيذ الخطة بشكل متسق وشامل وفقاً للأهداف والمعايير المتفق عليها في البداية. فالدولة، وهي إحدى الجهات الراعية الرئيسية للاتفاق التاريخي وقرار مجلس الأمن المذكور أعلاه، ما فتئت ترفض تنفيذ هذه الصكوك منذ أكثر من عامين، وما انفكت تمنع الآخرين بإصرار من القيام بذلك، مما يقوض الاحترام الذي يُكن لها باعتبارها جهة فاعلة مسؤولة في العلاقات الدولية قادرة على إبرام مثل هذه الاتفاقات.

وينبغي للإدارة الحالية في واشنطن أن تفهم أن للولايات المتحدة الأمريكية وستظل لها التزامات تجاه بقية العالم يجب أن تقي بها. فتلك هي مبادئ التعايش في عالم قائم على قواعد القانون الدولي المعترف بها عالمياً، وليس القواعد التي يحاول طرف آخر أن يكتبها ويعيد كتابتها لمصلحته، على حساب الآخرين.

ولا تقلل الإخفاقات والتحديات في تنفيذ الخطة من الإنجازات التي أدت إلى تحقيقها. ولم تتجاوز الأحداث صيغة التسوية المنصوص عليها فيها. وكما كان الحال قبل خمس سنوات، عندما يتعلق الأمر بتنفيذ القرارات التي وافق عليها مجلس الأمن وليس بتصفية الحسابات، فإن العالم ليس لديه خيار أكثر موثوقية أو فعالية من الخطة. ولا تزال الفرصة سانحة للعودة إلى تعامل سليم مع الخطة. وتعترم روسيا عدم ادخار أي جهد لتحقيق هذه الغاية وتشجع شركاءها على العمل معاً بشكل مجد لإيجاد سبل لتهدئة الوضع وحماية الخطة من التعرض للهجوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

وليس لدى منتقدي الخطة ما يقدمونه لاستبدالها. وتتركز أجدنتهم على التدمير فقط. ومن أجل طموحاتهم الخاصة، ومن باب الشعور الزائف بالاستثنائية، هم مستعدون للعمل بتهور، ونقض الاتفاقات، وتصعيد التوترات العسكرية والسياسية في الشرق الأوسط، وإثارة أزمة في مجلس الأمن، ومن ثم محاولة تحقيق أهدافهم الانتخابية بطريقة خفية. وهذا الطريق لا يؤدي إلى أي نتيجة. وقد صُممت خطة العمل الشاملة المشتركة لمنع تنفيذ السيناريوهات العسكرية وتجنب خطر الحرب الذي كان يلوح في الأفق فوق الخليج الفارسي.

ولا يوجد حتى اليوم بديل لها.

وندعو جميع الشركاء في الخطة والأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة إلى إظهار الإرادة السياسية والدفاع عنها. وليس للدول الأعضاء في الأمم المتحدة هامش للخطأ اليوم.